

«قوة الاختيار» يكشف أسباب عدم التحاق النساء بسوق العمل



«دبي»: الخليج

تحت رعاية حرم سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، سمو الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم، رئيسة مؤسسة دبي للمرأة، تطلق المؤسسة في 17 سبتمبر الجاري تقرير «قوة الاختيار».. بحث في قرارات المرأة المتعلقة بالعمل، ووجهات نظر المجتمع في دولة الإمارات، وذلك بحضور ومشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين والقيادات النسائية.

يسلط التقرير الضوء على وجهات نظر المرأة غير العاملة وتطلعاتها وطموحاتها، وكذلك وجهة نظر المجتمع في محاولة للتعرف بالأسباب الشخصية والمجتمعية لعدم عمل المرأة غير المنضمة لسوق العمل من خلال دراسة ميدانية واستطلاع للرأي أجرته المؤسسة مع 2000 امرأة ورجل إماراتي عاملين وغير عاملين، يمثلون كافة أنحاء الدولة بما يخدم هذه الشريحة من النساء، ويساعد المشرعين وصانعي القرار من خلال تحفيز الأفكار والمبادرات اللازمة، لتوسيع دائرة مشاركة المرأة في مسيرة التنمية، ضمن شتى مساراتها ما يسهم في تحقيق الأهداف العليا للوطن والوصول به إلى أرقى مراتب التقدم والازدهار.

وقالت سمو الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم، إن هذا التقرير يعد واحداً من أهم مبادرات ومشاريع الخطة الاستراتيجية لمؤسسة دبي للمرأة 2017 - 2021 التي تتضمن محوراً مهماً عن تطوير قواعد البيانات البحثية والتقارير المتعلقة بشؤون المرأة إلى جانب ثلاث ركائز رئيسية أخرى ترمي جميعها لتحقيق رؤية وأهداف المؤسسة بزيادة مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعزيز تميزها وريادتها في كافة المجالات، انطلاقاً من رؤية قيادتنا الرشيدة وأولويات الخطط الاستراتيجية للدولة وفي مقدمتها رؤية الإمارات 2021 ومئوية الإمارات 2071 التي تؤكد أهمية دور المرأة في المجتمع وتحقيق التنمية ترسيخاً للنهج الذي أرساه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» والدعم اللامحدود الذي تحظى به المرأة الإماراتية من «أم الإمارات» سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية.

وأضافت سموها أن المؤسسة منذ إنشائها عام 2006 تعمل على تحقيق توجيهات قيادتنا الرشيدة للارتقاء بالمرأة الإماراتية، وتعزيز وجودها في مراكز صنع القرار بمؤسسات القطاعين العام والخاص والاستفادة من قدراتها كشريك رئيسي في مسيرة التنمية الشاملة كأولوية راسخة في نهج الدولة.

وأشارت رئيسة مؤسسة دبي للمرأة، إلى أن المؤسسة تعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال تطوير وتنفيذ برامج هادفة ومصممة خصيصاً لدعم مشاركة المرأة الإماراتية في مختلف المجالات، وتبني سياسات خاصة بزيادة مشاركتها في قطاعات العمل وتنفيذ شراكات استراتيجية مع كافة الجهات والهيئات الداعمة من القطاعين العام والخاص القادرة على إحداث نقلة نوعية في ملف المرأة.

وأضافت سمو الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم، أن المرأة الإماراتية لديها من المقدره والطموح ما يمكنها من تعزيز مكتسباتها ونجاحاتها ومواصلة مسيرة التنمية الشاملة بكفاءة واقتدار كما تعمل حكومة الدولة على وضع السياسات والحلول المبتكرة المحفزة لاستقطاب المرأة في كافة قطاعات العمل، وتعزيز دورها في صياغة مستقبل بلدها بما يتوافق مع احتياجاتها وتطلعاتها التي تنسجم تماماً مع هدفنا الوطني، بأن تكون الإمارات أفضل دول العالم بحلول عام 2071.

وأكدت سموها أهمية التقرير كونه يعد قاعدة معرفية بأسباب عدم التحاق شريحة من النساء بسوق العمل، ما يشكل منطلقاً مهماً لدراسة هذه الأسباب التي قد تكون شخصية ترتبط بالمرأة نفسها أو النظرة النمطية المجتمعية أو السياسات والتشريعات ومدى ملاءمتها حيث أشارت 80 في المئة من السيدات المشاركات في الدراسة إلى رغبتهم في العمل بصيغ متنوعة بالنسبة لهن..منوهة سموها بأن سعي المؤسسة ضمن اختصاصاتها لتصبح مصدراً رئيسياً للدراسات المتعلقة بالمرأة، بهدف رسم المسار المحفز على صياغة عدد من السياسات الخاصة بمشاركتها في سوق العمل وتعزيز بيئة العمل المشجعة للاحتفاظ بالمرأة الإماراتية ذات الكفاءات والمهارات المتميزة على الصعيد المهني والشخصي..مشيرة إلى أن هذا التقرير هو باكورة دراسات أخرى مهمة سيتم إطلاقها ضمن الخطة الاستراتيجية الحالية للمؤسسة.

ومن جانبها ذكرت منى المري، رئيسة مجلس إدارة مؤسسة دبي للمرأة والعضو المنتدب، إن المجتمع الإماراتي يتيح للمرأة الإماراتية خيارات إضافية، الأمر الذي يجعل من فهم تطلعات وطموحات المرأة الإماراتية غير العاملة أمراً بالغ الأهمية، لتمكين جميع السيدات في الدولة من المساهمة في المجتمع بالطرق التي يختارنها، حيث تعمل الحكومة على صياغة سياسات داعمة تهدف إلى رفع نسبة النساء العاملات وتشجيع المرأة الراغبة في العمل على اتخاذ هذه الخطوة ومن هنا تم تكريس هذه الدراسة للوصول إلى فهم أفضل بشأن اهتمام المرأة الإماراتية غير العاملة، وإدراك العوائق التي تواجهها.

وأعربت المري عن اعتزازها بالمسؤولية التي حملتها مؤسسة دبي للمرأة على عاتقها بقيادة وتوجيهات سمو الشيخة

منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم، رئيسة المؤسسة ومنذ تأسيسها في عام 2006 في دعم رؤية الدولة لمسيرة المرأة الإماراتية، وضمن أسباب نجاحها بالعمل على زيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتشجيعها على القيام بدور مؤثر في رسم ملامح مستقبل الإمارات وإرساء مقومات ازدهارها. وقالت منى المري مع قناعتنا بأن التخطيط الناجح أساسه القرار القائم على المعرفة وفي إطار أهدافنا الاستراتيجية لجعل مؤسسة دبي للمرأة مركزا للمعارف المعنية بالمرأة محليا وإقليميا ودوليا، كان قرار اعتماد المؤسسة أحدث المنهجيات لتقديم رؤى متكاملة حول أفضل سبل مشاركة مؤسسات القطاعين العام والخاص في تهيئة بيئة عمل داعمة للمرأة الإماراتية بدعم طموحاتها، وزيادة كفاءتها في سوق العمل ويعكس تقرير «قوة الاختيار» حرص المؤسسة على تطبيق هذا القرار بشكل عملي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.